دراسة تحليلية لبعض مؤشرات الكفاءة الاقتصادية للتجارة الخارجية الزراعية المصرية

دوعاء ممدوح محمد محمد سليمان [١]، يحى عبد الرحمن يحى الحفنى[١]

الملخص العربى

رغم الاصلاحات الاقتصادية التى مست القطاع الزراعى بشكل رئيسى منذ منتصف الثمانينات وتحرير اسعار مستلزمات الانتاج والغاء الدورة الزراعية وترك الحرية للمزارع الا ان العجز فى الميزان التجارى الزراعى لم ينخفض بشكل يسمح بزيادة قدرات القطاع الزراعى فى سد العجز فى الميزان التجارى وزيادة الناتج المحلى الاجمالى. وتشير التقديرات الى ان الصادرات الزراعية تمثل نحو ٩,٩% من اجمالى قيمة الصادرات الكلية بينما تمثل الواردات نحو ١٤,٤% من الواردات الكلية، مما يشير الى مدى تأثر السوق المصرى بالصادرات العالمية اكثر من تأثيره فى الاسواق العالمية. كما مثل العجز فى الميزان التجارى الزراعى نحو حوالى ١,٨ مليار جنيه عام ١٩٨٦ تزايد الى نحو ٧٠,٥ مليار جنيه عام ١٩٩٦ ، الا ان العجز قد تفاقم من حوالى ٣٦ مليار جنيه عام ٢٠١٦ الى نحو ١٤٠ مليار جنيه عام ٢٠١٩، مما يتطلب البحث عن مدى كفاءة التجارة الخارجية الزراعية فى القيام بالدور المنوط بها فى تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال زيادة مساهمتها فى الناتج المحلى الاجمالى وخفض عجز الميزان التجارى .ومن ثم استهدف البحث دراسة وتحليل الوضع الراهن للتجارة الخارجية وأهميتها النسبية لأى مقتصد ذات دلالة هامة للتعرف على مدى الدور الذى تلعبه التجارة الخارجية فى الاقتصاد القومى لهذا المقتصد ومن ثم يهدف البحث الى التعرف على اهمية التجارة الخارجية الزراعية للمقتصد المصرى من خلال دراسة بعض مؤشرات قياس الكفاءة الاقتصادية للتجارة الزراعية.

حيث تبين من دراسة الميزان التجارى الزراعى المصرى خلال الفترة (٢٠١٥-٢٠١٩) أن قيمة الصادرات الزراعية قد تزايدت من حوالى ٢,٩ مليار دولار عام ٢٠١٥ الى نحو ٣,٢ مليار دولار عام ٢٠١٩ وذلك بمتوسط قدر بنحو ٢,٩ مليار دولار ،كما بلغت قيمة الواردات الزراعية بنحو ١٠,٢ مليار دولار عام ٢٠٢٠ وذلك بمتوسط قدر بنحو ٨,١ مليار دولار خلال الفترة . مما يوضح تزايد العجز فى الميزان التجارى الزراعى من حوالى ٣,٨٥ مليار دولارً عام ٢٠١٥ إلى حوالى ٧,٣ مليار دولار عام ٢٠٢٠ وبمتوسط بلغ نحو ٥,٢ مليار دولار. ويشكل هذا العجز ظاهرة خطيرة إذ يشير هذا التزايد إلى مدى الاعتماد على العالم الخارجى فى سد حاجة الطلب المحلى خاصة من السلع الزراعية الضرورية مثل القمح ومنتجاته والسكر ومجموعة محاصيل الزيوت الغذائية بالإضافة لمنتجات اللحوم مما يؤدى إلى تراكم المديونية الخارجية. وبدراسة معدل الميل المتوسط للاستيراد والتصدير للتجارة الخارجية الزراعية تبين ان نسبة الصادرات الزراعية الى الناتج المحلى الاجمالى قد اتسمت بالضاءلة والتذبذب حيث قدرت اقصى قيمة لها بنحو 3.9% عام ٢٠١٠ وبمتوسط قدر بنحو ٣,٣% خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠٢٠) مما يشير الى اعتماد الناتج المحلى الاجمالى على مصادر رئيسية اخرى غير الزراعة. كما تبين ان نسبة الواردات الزراعية الى الناتج المحلى الاجمالى قد اخذت فى التذبذب صعودا وهبوطا خلال فترة الدراسة وقد بلغ متوسط الفترة نحو ٢,٨% .بينما بلغ متوسط الميل الحدى للصادرات الزراعية صفر خلال عام ٢٠٢٠ مما يعنى ذلك أنه بزيادة قيمة الناتج المحلى الإجمالى بمقدار الوحدة لم تتغير قيمة الصادرات الزراعية ، كما بلغ متوسط الميل الحدى للإستيراد حوالى ٠,٠٣ عام ٢٠٢٠. ويعنى ذلك أنه بزيادة قيمة الناتج المحلى الإجمالى بمقدار الوحدة سوف تزيد قيمة الواردات الزراعية بمقدار ٠,٠٣ خلال نفس العام. بناء على النتائج السابقة يوصى البحث بضرورة دراسة هيكل الواردات الزراعية لاعادة النظر فيما يمكن الحد منه من قائمة الواردات ومحاولة الاستعاضة عنه من السلع المنتجة محليا . اعادة النظر الى الهيكل الانتاجى السلعى حتى يمكن تنويع الصادرات الزراعية

معرف الوثيقة الرقمي: 10.21608/ asejaiqjsae.2021.212567

[١]قسم بحوث التمويل والتعاون الزراعى – معهد بحوث الاقتصاد الزراعى– مركز البحوث الزراعية
Doa_mamdouh@yahoo.com
Dr.yahiaazzam@yahoo.com

استلام البحث فى٢٠ نوفمبر ٢٠٢١، الموافقة على النشر فى ٢٧ ديسمبر ٢٠٢١

وعدم الاعتماد على محصول او اكثر كمحصول وحيد للتصدير، او مجموعة سلعية بعينها.

الكلمات المفتاحية: التجارة الخارجية الزراعية، معدل التغطية، درجة الانكشاف الاقتصادى، الميل الحدى للاستيراد.

المقدمة

تعتبر التجارة الخارجية من أهم الموضوعات فى عالمنا المعاصر لما لها من أثار هامة على التنمية الاقتصادية ، إذ أنها تعكس متغيرات الإنتاج والاستهلاك والاستثمار من خلال تطور الصادرات والواردات. وتعتبر التجارة الخارجية عاملا رئيسيا من عوامل تحديد الدخل القومى، حيث يعد قطاع التجارة الخارجية من أكثر القطاعات أهمية فى مصر خاصة مع تحول مصر إلى نظام السوق الحر وخضوع قطاع الإنتاج والتجارة لآليات السوق مما يؤثر على قطاع التجارة الخارجية المصرية بصفة عامة والتجارة الخارجية الزراعية بصفة خاصة . ومن ثم اتجهت مصر نحو تحرير التجارة الخارجية من كافة القيود والمعوقات وقطعت شوطا طويلا بسياساتها الاقتصادية للتعامل مع هذه التطورات ، وصارت ملتزمة بصورة تعاقدية أو بإرادتها الذاتية للتعامل والاندماج فى الاقتصاد العالمى من خلال ثلاث مسارات (البيومى, ٢٠٠١): هى انضمام مصر لمنظمة التجارة العالمية ، سياسات الإصلاح الاقتصادى التى تتخطى أهداف اتفاقيات الجات ، التفاوض مع أهم الشركاء التجاريين لاستكمال تحرير التجارة . وتعتبر قضية اختراق الصادرات المصرية للأسواق الخارجية وانخفاض الواردات أحد أهم القضايا الاقتصادية التى تفرض نفسها على الساحة الاقتصادية بوضوح خاصة و أنها أحد وسائل إصلاح الخلل فى الميزان التجارى المصاب بالعجز المزمن نظرا للزيادة المستمرة فى قيمة الواردات والتى يصعب تدنيتها دون المساس بالنشاط الاقتصادى.

المشكلة البحثية

يعتبر القطاع الزراعى أحد أهم القطاعات المؤثرة على الاقتصاد القومى، وبصفة خاصة التجارة الخارجية الزراعية حيث تسهم فى توفير الاحتياجات اللازمة لدعم عملية التنمية الاقتصادية كمستلزمات الإنتاج والخبرات الفنية، كما تسهم التجارة الزراعية فى توفير السلع الغذائية من خلال عائد التصدير. لذلك تعمل الدولة على تدعيم قطاع التجارة الخارجية الزراعية بالخبرات والبحوث والاتفاقيات التجارية والتسهيلات لتنمية الصادرات القومية الزراعية وتشجيع زراعة بعض الحاصلات غير التقليدية بهدف التصدير، حيث تعتبر الصادرات الزراعية أحد وسائل علاج الخلل الدائم فى الميزان التجارى. وبالرغم الاصلاحات الاقتصادية التى مست القطاع الزراعى بشكل رئيسى منذ منتصف الثمانينات وتحرير اسعار مستلزمات الانتاج والغاء الدورة الزراعية وترك الحرية للمزارع الا ان العجز فى الميزان التجارى الزراعى لم ينخفض بشكل يسمح بزيادة قدرات القطاع الزراعى فى سد العجز فى الميزان التجارى وزيادة مساهمة القطاع فى الناتج المحلى الاجمالى . وتشير التقديرات الى ان الصادرات الزراعية تمثل نحو ٩,٩% من اجمالى قيمة الصادرات الكلية بينما تمثل الواردات نحو ١٤,٤% من الواردات الكلية، مما يشير الى مدى تأثر السوق المصرى بالصادرات العالمية اكثر من تأثيره فى الاسواق العالمية. كما مثل العجز فى الميزان التجارى الزراعى نحو حوالى ١,٨ مليار جنيه عام ١٩٨٦ (عبدالرحيم, ٢٠٠٧) تزايد الى نحو ٧٠,٥ مليار جنيه عام ١٩٩٦ ثم تراجع الى نحو١٠,١ مليار جنيه عام ٢٠٠٦ (عبدالحميد, ٢٠٠٨) ، الا ان العجز قد تفاقم من حوالى ٣٦ مليار جنيه عام ٢٠١٦ الى نحو ١٤٠ مليار جنيه عام ٢٠١٩ (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء, ٢٠٢١)، مما يتطلب البحث عن مدى كفاءة التجارة الخارجية الزراعية فى القيام بالدور المنوط بها فى تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال زيادة مساهمتها فى الناتج المحلى الاجمالى وخفض عجز الميزان التجارى.

الأهداف البحثية

تعتبر معدلات نمو التجارة الخارجية الزراعية من المحددات الرئيسية لمعدل نمو الناتج القومى الإجمالى ، إذ تشكل الصادرات والواردات جزءا هاما فى هذا الدخل ، لذا

فإن دراسة وتحليل الوضع الراهن للتجارة الخارجية وأهميتها النسبية لأى مقتصد ذات دلالة هامة للتعرف على مدى الدور الذى تلعبه التجارة الخارجية فى الاقتصاد القومى لهذا المقتصد ومن ثم يهدف البحث الى التعرف على اهمية التجارة الخارجية الزراعية للمقتصد المصرى من خلال دراسة بعض مؤشرات قياس الكفاءة الاقتصادية للتجارة الزراعية .

الطريقة البحثية ومصادر البيانات

اعتمد البحث لتحقيق أهدافه على كل من أسلوب التحليل الوصفي بالإضافة الى المنهج التحليلي حيث أمكن استخدام بعضها فى العرض والتوصيف والبعض الأخر فى التحليل والتقدير للبيانات الثانوية وذلك فى حساب بعض المؤشرات مثل الميل الحدى للاستيراد، اومعدل الميل المتوسط للاستيراد، حيث تم الاستعانة ببعض الأساليب الإحصائية مثل المتوسطات، والنسب. وقد اعتمد البحث على البيانات الثانوية المنشورة والتى يعدها الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء.

النتائج ومناقشتها

التجارة الخارجية الزراعية المصرية

تعرف التجارة الخارجية لأي دولة على أنها عملية تبادل السلع والخدمات خارج نطاق الحدود الدولية، فالتجارة الخارجية تمكن كل دولة من الاستفادة بمزايا الدول الأخرى لإشباع حاجات ما كان يمكن إشباعها بغير تجارة، فهناك دول تجود فيها محاصيل المناطق الحارة، وأخرى تتمتع بطقس معتدل أو بارد يجعلها أكثر ملاءمة لأنواع أخرى من المحاصيل، وهناك دول تتمتع بوفرة فى مناجم أو أبار البترول، وأخرى تتمتع بوفرة فى القوة البشرية أو رؤوس الأموال، وهكذا تتنوع طاقات البلاد وقدراتها تنوعاً لا حدود له (سويفى, ٢٠٠١).

يعتبر القطاع الزراعى أحد أهم القطاعات المؤثرة على الاقتصاد القومى، وبصفة خاصة التجارة الخارجية الزراعية حيث تسهم فى توفير الاحتياجات اللازمة لدعم عملية التنمية الاقتصادية كمستلزمات الإنتاج والخبرات الفنية. كما تسهم التجارة الزراعية فى توفير السلع الغذائية من خلال عائد التصدير. لذلك تعمل الدولة على تدعيم قطاع التجارة الخارجية الزراعية بالخبرات والبحوث والاتفاقيات التجارية والتسهيلات لتنمية الصادرات القومية الزراعية وتشجيع زراعة بعض الحاصلات غير التقليدية بهدف التصدير، حيث تعتبر الصادرات الزراعية أحد وسائل علاج الخلل الدائم فى الميزان التجارى. حيث مثلت قيمة الصادرات الزراعية حوالى ٩,٩% من قيمة الصادرات القومية المقدرة بنحو ٢٩,٣ مليار دولار عام ٢٠١٩، بينما مثلت قيمة الواردات الزراعية نحو ١٤,٥% من قيمة الواردات القومية المقدرة بنحو ٧٠,٥ مليار دولار خلال نفس العام (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء, ٢٠٢١).

جدول١. تطور الميزان التجارى الزراعى خلال الفترة (٢٠١٥-٢٠٢٠) **القيمة بالمليار دولار**

السنة	الصادرات الزراعية	الواردات الزراعية	عجز الميزان الزراعى	نسبة تغطية الصادرات للواردات
2015	2.9	6.7	-3.85	%٤٢,٦
2016	2.7	6.4	-3.67	%٤٢,٤
2017	2.8	6.8	-3.99	%٤١,٣
2018	2.8	6.8	-3.99	%٤١,٢
2019	3.2	11.5	-8.3	%٢٧,٨
2020	2.9	10.2	-7.3	%٢٩
المتوسط	2.9	8.1	-5.2	%٣٦,٧

المصدر: جمعت وحسبت من نشرة التجارة الخارجية ،الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء.

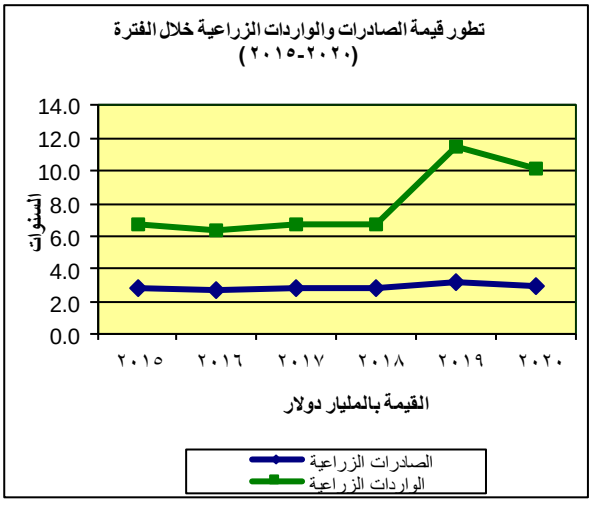

شكل ١. تطور قيمة الصادرات والواردات الزراعية خلال الفترة (٢٠١٥-٢٠٢٠)

ويعتبر الميزان التجارى الزراعى المرآة التى تعكس مستوى الأداء الاقتصادى فى قطاع الإنتاج الزراعى، ومن بيانات الجدول رقم (١) ودراسة الميزان التجارى الزراعى المصرى خلال الفترة (٢٠١٥-٢٠٢٠) يتبين أن قيمة الصادرات الزراعية قد تزايدت من حوالى ٢,٩ مليار دولار عام ٢٠١٥ الى نحو ٣,٢ مليار دولار عام ٢٠١٩ وذلك بمتوسط قدر بنحو ٢,٩ مليار دولار . كما بلغت قيمة الواردات الزراعية بنحو ١٠,٢ مليار دولار عام ٢٠٢٠ وذلك بمتوسط قدر بنحو ٨,١ مليار دولار خلال الفترة . مما يوضح تزايد العجز فى الميزان التجارى الزراعى من حوالى ٣,٨٥ مليار دولاً عام ٢٠١٥ إلى حوالى ٧,٣ مليار دولار عام ٢٠٢٠ وبمتوسط بلغ نحو ٥,٢ مليار دولار. ويشكل هذا العجز ظاهرة خطيرة إذ يشير هذا التزايد إلى مدى الاعتماد على العالم الخارجى فى سد حاجة الطلب المحلى خاصة من السلع الزراعية الضرورية كالقمح ومنتجاته والسكر ومجموعة محاصيل الزيوت الغذائية ومنتجاتها من الزيوت بالإضافة لمنتجات اللحوم مما يؤدى إلى تراكم المديونية الخارجية.

ومن الملاحظ انه عند دراسة الواردات الزراعية تبين وجود عجز بسيط فى الميزان التجارى الزراعى وهذا يتنافى مع ما ورد فى الدراسات والابحاث والتقارير الدورية خلال العشرون عام الاخيرة وفى البحث عن اسباب تضاؤل هذا العجز وتلاشيه فى بعض سنوات فترة الدراسة تبين استبعاد قيمة واردات القمح من تقدير قيمة الواردات الزراعية الكلية وبالتالى عند اضافة قيمة واردات القمح الى الميزان التجارى الزراعى يظهر العجز جليا ويتسق مع كل ما سبق من دراسات وتقارير علمية. و وفقا للنظرية الاقتصادية فإن تخفيض سعر الصرف ينتج عنه رفع درجة التنافسية نتيجة زيادة الصادرات الناتجة عن انخفاض اسعار هذه الصادرات بالنسبة للمستوردين الاجانب. كما يترتب على هذا التخفيض فى قيمة العملة ارتفاع اسعار الواردات مما يؤدى الى امكانية انتقال الطلب على السلع المستوردة الى السلع المنتجة محليا مما يحفز الانتاج المحلى كبديل عن السلع المستوردة و يسهم فى التخفيف من العجز فى الميزان التجارى . مما يؤكد على مدى اهمية البحث موضع الدراسة فى التعرف على نسبة العجز فى الميزان التجارى الزراعى من خلال قياس كفاءة مؤشرات التجارة الخارجية الزراعية.

تقدير مؤشرات الكفاءة الاقتصادية للتجارة الخارجية الزراعية

تشير الادبيات الاقتصادية الى العديد من المعايير المتعلقة بالتجارة الخارجية وكفاءتها اهمها معدل التغطية، درجة المشاركة الإقتصادية، درجة الإنكشاف الإقتصادى، درجة أهمية الصادرات والواردات، متوسط نصيب الفرد من التجارة الخارجية ومن الصادرات ومن الواردات ومعدل النمو السنوي للصادرات ومعدل نمو الواردات.

١. معدل التغطية Rate of Governess(نسبة تغطية إجمالى قيمة الصادرات إلى إجمالى قيمة الواردات)

يعتبر معدل التغطية من المؤشرات التي تقيس كفاءة التجارة الخارجية للدولة وهو يوضح مدى تحكم الدولة فى وارداتها ومدى تمتعها بقوة شرائية وتشير زيادة هذه النسبة عن

١٠٠% إلى أن هناك فائضاً فى الميزان التجاري للدولة نظراً لأن قيمة الصادرات تكفى لمقابلة نفقات الإستيراد وتوفر للدولة النقد الأجنبي (عباس, ١٩٩٨). وتوضح تلك النسبة مدى مساهمة حصيلة النقد الأجنبى من إجمالى قيمة الصادرات فى الوفاء بإجمالى قيمة الواردات. وتأخذ تلك النسبة اتجاها مشابها للميزان التجارى.

ويتبين من الجدول رقم (٢) أن نسبة تغطية قيمة الصادرات الزراعية لقيمة الواردات الزراعية قد اخذت فى التراجع من حوالى ٦٧% عام ٢٠٠٩ الى نحو ٥٦% عام ٢٠١٣ ثم شهدت تدهورا حاد لتصل ادنى قيمة لها بنسبة بلغت ٢٧,٨% عام ٢٠١٩ وبمتوسط قدر بنحو ٤١% خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠٢٠). مما يعنى ان قيمة الصادرات الزراعية المصرية لا يكاد يغطى ثلث قيمة الواردات الزراعية وهو ما ترتب عليه التزايد المستمر فى عجز الميزان التجارى الزراعى خلال فترة الدراسة والذى ينعكس بزيادة فى عكس الميزان التجارى. وبمقارنة تلك النتائج بنتائج الدراسات السابقة للوقوف على مدى انخفاض كفاءة تغطية الصادرات للواردات الزراعية فى فترات اخرى تبين من نتائج دراسة كل من (اسماعيل, ١٩٩٥)،(ابراهيم, ٢٠٠٣) (زكى, ٢٠١١)، تبين ان نسبة تغطية الصادرات للواردات خلال الفترة من ١٩٨٠ وحتى عام ٢٠٠٨ قد اخذت فى التذبذب صعودا وهبوطا وان كانت فترة التسعينات قد شهدت تدهورا ملحوظا فى تلك النسبة سرعان ما شهدت حالة من التحسن فى بداية عام ٢٠٠٠ مع تطبيق سياسات تحرير التجارة.

ويرى الباحث ان احد اسباب انخفاض معدل تغطية الصادرات الزراعية للواردات هو سياسات تعديل سعر الصرف والتى تم تطبيقها فى نهاية عام ٢٠١٦ والتى انعكست سلبيا على القطاع الزراعى بوجه عام والميزان التجارى الزراعى بوجه خاص وهذا يتفق مع نتائج دراسة كل من (El-Rasoul and Saleh, 2019) ، ودراسة (Ahmed and Meshref, 2020).

جدول رقم ٢. مؤشرات كفاءة التجارة الزراعية المصرية خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠٢٠)

السنوات	الصادرات الزراعية	الواردات الزراعية	العجز فى الميزان الزراعى	معدل التغطية	الصادرات الكلية	نسبة الصادرات الزراعية الى الكلية	الواردات الكلية	نسبة الواردات الزراعية الى الكلية	الناتج المحلى الاجمالى	درجة الانكشاف
2009	2.97	4.4	-1.43	67.5	24.21	12.3	44.96	9.79	187.45	3.9
2010	3.13	5.63	-2.5	55.6	27.36	11.4	55.25	10.19	213.18	4.1
2011	3.03	8.211	-5.181	36.9	31.55	9.6	65.41	12.55	229.66	4.9
2012	2.68	8.83	-6.15	30.4	29.29	9.2	74.64	11.83	274.63	4.2
2013	2.87	5.13	-2.26	55.9	28.70	10.0	66.90	7.67	270.01	3.0
2014	2.953	7.383	-4.43	40.0	24.59	12.0	65.93	11.20	268.26	3.9
2015	2.852	6.703	-3.85	42.5	21.98	13.0	74.40	9.01	319.48	3.0
2016	2.697	6.363	-3.67	42.4	22.58	11.9	69.46	9.16	265.59	3.4
2017	2.802	6.793	-3.99	41.2	26.39	10.6	66.66	10.19	194.83	4.9
2018	2.792	6.783	-3.99	41.2	29.31	9.5	81.97	8.27	248.29	3.9
2019	3.2	11.5	-8.3	27.8	30.67	10.4	76.78	14.98	315.66	4.7
2020	2.91	10.16	-7.25	28.6	29.30	9.9	70.50	14.41	368.94	3.5
المتوسط	2.91	7.32	-4.42	41.1	27.16	10.8	67.74	10.55	263.00	3.94

المصدر : جمعت وحسبت من نشرة التجارة الخارجية ،الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء .

٢. نسبة الصادرات الزراعية إلى الصادرات القومية

من الجدول رقم (٢) يتبين ان نسبة قيمة الصادرات الزراعية الى الصادرات القومية خلال الفترة (٢٠٠٩–٢٠٢٠) قدا خذت فى التذبذب صعودا وهبوطا وان كانت تميل للتزايد بوجه عام حيث تراوحت بين حد ادنى بلغ حوالى ٩,٢% عام ٢٠١٢ وحد اقصى بلغ حوالى ١٣% عام ٢٠١٥ بمتوسط سنوى بلغ حوالى ١٠,٨% . مما يدل على ضعف مساهمة الصادرات الزراعية فى الصادرات القومية على الرغم من ان مصر تعد بلدا زراعى فى المقام الاول مما يشير الى ضعف الهيكل الانتاجى والحاجة الى تطوير السياسة التصديرية الزراعية.

٣. نسبة الواردات الزراعية إلى الواردات القومية

تشير التقديرات الى ان نسبة الواردات الزراعية الى القومية قد اتسمت بالتذبذب خلال فترة الدراسة وان كانت تتجه نحو التزايد بوجه عام وان كانت تلك النسبة لم تتخطى حاجز ١٥% خلال فترة الدراسة. حيث تزايدت نسبة الواردات الزراعية الى القومية من حوالى ٩,٨% عام ٢٠٠٩ الى نحو ١٤,٤١ عام ٢٠٢٠ ، وذلك بمتوسط قدر بنحو ١٠,٦% خلال الفترة (٢٠٠٩–٢٠٢٠).

٤. درجة الإنكشاف الإقتصادى (نسبة الميزان التجارى الزراعى إلى الناتج المحلى الاجمالى)

تبرز أهمية هذا المؤشر في أنه يدلنا على مدى مساهمة التجارة الخارجية بشقيها (الصادرات و الواردات) في تكوين الناتج المحلي الاجمالي للدول، وبتعبير آخر فإنه يوضح مدى اعتماد النشاط الاقتصادي لأية دولة على الظروف السائدة في أسواق التصدير والاستيراد لهذا الدولة (المرزوقى ٢٠٠٥). وعليه فإذا كان هذا المؤشر مرتفعاً دل ذلك على اعتماد الدولة وبشكل كبير على العالم الخارجي، مما يجعل اقتصادها أكثر تعرضاً للتقلبات الاقتصادية العالمية ويجعلها في حالة تبعية (انكشاف) للعالم الخارجي.

ويتم إحتساب مؤشر درجة الإنكشاف الإقتصادى من خلال المعادلة التالية:

درجة الانكشاف الإقتصادى = قيمة الصادرات + قيمة الواردات / الناتج المحلى الإجمالي × ١٠٠

وبدراسة الجدول رقم (٢) يتبين ان نسبة الميزان التجارى الزراعى الى الناتج المحلى الاجمالى تتسم بالانخفاض الشديد خلال فترة الدراسة حيث تراوحت بين حد ادنى بلغ حوالى ٣% خلال عام ٢٠١٣، و٢٠١٥ وحد اقصى بلغ ٤,٩% خلال عام ٢٠١١، و٢٠١٧، وذلك بمتوسط سنوى بلغ حوالى ٣,٩% مما يبين عدم اعتماد الدولة على العالم الخارجى فى توفير احتياجاتها الغذائية والزراعية اوتبعية اقتصادها له.

٥. متوسط نصيب الفرد من التجارة الخارجية الزراعية

يوضح هذا المؤشر مدى الأهمية النسبية للتجارة الخارجية فى الإقتصاد القومي(فواز, ١٩٩٩)، ومن بيانات جدول رقم (٣) يتبين ان متوسط نصيب الفرد من الواردات الزراعية قد اخذ فى التذبذب خلال فترة الدراسة وان كان قد اتجه نحو الزيادة بوجه عام حيث تزايد من حوالى ٥٦,٥ دولار عام ٢٠٠٩ الى نحو١٠٠,١ دولار عام ٢٠٢٠، وذلك بمتوسط سنوى قدر بنحو ٨١,٣ دولار/فرد خلال الفترة (٢٠٠٩–٢٠٢٠) كما تناقص متوسط نصيب الفرد من الصادرات من حوالى ٣٨,٢ دولار للفرد عام ٢٠٠٩ الى نحو ٢٨,٧ دولار عام ٢٠٢٠، وبمتوسط سنوى بلغ ٣٢,٧ دولار. ومن ثم يلاحظ ان نسبة الزيادة فى متوسط نصيب الفرد من الواردات تفوق نسبة نصيبه من الصادرات مما يعنى زيادة الاعتماد على الخارج فى توفير الاحتياجات من السلع و الخدمات.

جدول رقم ٣. تقدير الميل المتوسط والميل الحدى والمرونة الدخلية ودرجة المشاركة للتجارة الخارجية الزراعية خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠٢٠)

السنوات	عدد السكان	نصيب الفرد من الواردات	نصيب الفرد من الصادرات	الميل المتوسط للاستيراد	الميل المتوسط للتصدير	الميل الحدى للتصدير	الميل الحدى للاستيراد	المرونة الدخلية للتصدير	المرونة الدخلية للاستيراد	درجة المشاركة
2009	77.84	56.526	38.155	0.023	0.038	0.006	0.048	0.163	2.036	-19.403
2010	79.62	70.711	39.312	0.026	0.039	-0.006	0.157	-0.154	5.928	-28.539
2011	81.57	100.662	37.146	0.036	0.037	-0.008	0.014	-0.210	0.385	-46.090
2012	83.67	105.534	32.031	0.032	0.032	-0.041	0.801	-1.285	24.927	-53.432
2013	85.8	59.790	33.450	0.019	0.033	-0.047	-1.286	-1.416	-67.664	-28.250
2014	88	83.898	33.557	0.028	0.034	-0.002	-0.013	-0.059	-0.482	-42.860
2015	90.1	74.395	31.654	0.021	0.032	0.003	0.006	0.091	0.301	-40.304
2016	92.1	69.088	29.283	0.024	0.029	-0.001	-0.006	-0.051	-0.254	-40.464
2017	96.3	70.540	29.097	0.035	0.029	0.000	0.000	-0.006	-0.005	-41.595
2018	98.1	69.144	28.461	0.027	0.028	0.006	0.070	0.213	2.563	-41.681
2019	100	115.000	32.000	0.036	0.032	-0.005	-0.025	-0.170	-0.690	-56.463
2020	101.5	100.099	28.670	0.028	0.029	0.000	0.027	0.001	0.972	-55.471
المتوسط	89.55	81.282	32.735	0.028	0.033	-0.008	-0.017	-0.240	-2.665	-41.212

المصدر : جمعت وحسبت من نشرة التجارة الخارجية ،الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء .

٦. الميل المتوسط للاستيراد والتصدير

تبدو التبعية التجارية للدولة أكثر وضوحاً إذا ما قيست بمتوسط نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي وهو ما يعرف بالميل المتوسط للاستيراد (مصطفى,١٩٨٤). (Propensity to Import Average). وأهمية هذا المؤشر واضحة في أنه يدلنا على مدى اعتماد الدولة على دول العالم الخارجي في استيراد احتياجاتها السلعية، بمعنى أنه يعكس مدى تبعية الإنتاج القومي للإنتاج العالمي، حيث إنه كلما زادت نسبة هذا المؤشر دلَّ علي اعتماد الدولة علي العالم الخارجي والعكس صحيح. ويقدر الميل المتوسط للتصدير بقسمة قيمة الصادرات فى فترة معينة على قيمة الناتج المحلى الإجمالى لنفس الفترة والميل المتوسط للاستيراد بقسمة قيمة الواردات على الناتج المحلى الإجمالى لفترة معينة أيضاً ويشير الميل المتوسط سواء للتصدير أو الاستيراد بالمقدار الذى تساهم به الوحدة النقدية من الناتج المحلى الإجمالى فى التصدير أو الاستيراد. وبدراسة معدل الميل المتوسط للاستيراد والتصدير للتجارة الخارجية الزراعية تبين ان نسبة الصادرات الزراعية الى الناتج المحلى الاجمالى قد اتسمت بالضاءلة والتذبذب حيث قدرت اقصى قيمة لها بنحو 3.9% عام ٢٠١٠ وبمتوسط قدر بنحو ٣,٣% خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠٢٠) مما يشير الى اعتماد الناتج المحلى الاجمالى على مصادر رئيسية اخرى غير الزراعة. كما تبين ان نسبة الواردات الزراعية الى الناتج المحلى الاجمالى قد اخذت فى التذبذب صعودا وهبوطا خلال فترة الدراسة وقد بلغ متوسط الفترة نحو ٢,٨%.

٧. الميل الحدى للتصدير والاستيراد

يقدر الميل الحدى للتصدير بقسمة التغير فى قيمة الصادرات على التغير المقابل فى قيمة الناتج المحلى

الإجمالى والميل الحدى للاستيراد بقسمة التغير فى قيمة الواردات على التغير المقابل فى قيمة الناتج المحلى الإجمالى وذلك لفترة معينة. ومن تقديرات جدول رقم (٣) وبدراسة الميل الحدى للصادرات والواردات الزراعية يتبين أن متوسط الميل الحدى للصادرات الزراعية قد بلغ حوالى صفر خلال عام ٢٠٢٠ مما يعنى ذلك أنه بزيادة قيمة الناتج المحلى الإجمالى بمقدار الوحدة لم تتغير قيمة الصادرات الزراعية، كما بلغ متوسط الميل الحدى للإستيراد حوالى ٠,٠٣ عام ٢٠٢٠. ويعنى ذلك أنه بزيادة قيمة الناتج المحلى الإجمالى بمقدار الوحدة سوف تزيد قيمة الواردات الزراعية بمقدار ٠,٠٣ خلال نفس العام.

٨. المرونة الدخلية للتصدير والإستيراد

تحسب مرونة الطلب الدخلية على الصادرات بقسمة الميل الحدى للتصدير على الميل المتوسط للتصدير ومرونة الطلب الداخلية على الواردات بقسمة الميل الحدى للاستيراد على الميل المتوسط للاستيراد خلال فترة زمنية معينة. حيث قدرت مرونة الطلب على الصادرات بحوالى ٠,٢٤ كمتوسط للفترة (٢٠٠٩–٢٠٢٠) أى أن الزيادة النسبية بمقدار ١% فى الناتج المحلى الإجمالى تؤدى تحدث زيادة مقدارها أقل من ١% فى قيمة الصادرات الزراعية، وقدرت مرونة الطلب على الواردات الزراعية بحوالى ٢,٧ كمتوسط لنفس الفترة السابق الاشارة اليها أى أن الزيادة النسبية بمقدار ١% فى الناتج المحلى الإجمالى تحدث زيادة مقدارها أكبر من ١% فى الواردات الزراعية ، وهذين المؤشرين يدلان على التحسن النسبى فى كفاءة التجارة الخارجية الزراعية المصرية خلال فترة الدراسة.

٩. درجة المشاركة الإقتصادية

يعتبر مؤشر درجة المشاركة الإقتصادية أحد معايير قياس كفاءة التجارة الخارجية، وترجع أهمية هذا المعيار إلى أنه يمثل مدى مساهمة ومشاركة التجارة الخارجية للدولة في التجارة الدولية للدول الأخرى، ويشير هذا المعيار إلى الفرق المطلق بين الصادرات والواردات القومية أي صافى التجارة الخارجية منسوباً إلى القيمة الكلية للتجارة الخارجية(صادرات + واردات) ويتراوح هذا المعدل بين حد أدنى يساوى صفر، وذلك عندما يكون هناك توازن تام فى الميزان التجاري والذي يعبر عن الفرق بين الصادرات والواردات، وحداً أعلى يساوى ١٠٠ وذلك عندما تكون الدولة مستورداً صافياً أو مصدراً صافياً (اسماعيل, ١٩٩٥). حيث تبين من جدول رقم (٣) ان متوسط درجة المشاركة الاقتصادية قد بلغ ادناه بقيمة بلغت نحو ١٩,٤% عام ٢٠٠٩ بينما حقق اقصى قيمة له بدرجة بلغت حوالى ٥٦,٥% عام ٢٠١٩ كما قدر متوسط درجة المشاركة الاقتصادية للتجارة الزراعية بنحو ٤١,٢% خلال الفترة (٢٠٠٩–٢٠٢٠). كما تبين من الجدول السابق الاشارة اليه اتجاه قيم هذا المعدل نحو التزايد بوجه عام مما يدل على تراجع العجز فى الميزان التجارى الزراعى المصرى.

١٠. نسبة التركز السلعي للصادرات الزراعية المصرية :

يعتبر من مظاهر التبعية التي ربطت تاريخياً اقتصاديات الدول النامية بما فيها الدول العربية باقتصاديات الدول المتقدمة اعتماد الدول الأولى على المنتجات الأولية في توليد الجزء الأكبر من دخلها القومي (شافعى, ١٩٨٣). حتى أصبحت تلك الدول المصدر الرئيسي لتلك المنتجات للدول المتقدمة. ورغم هذا الطابع العام، أو الصفة التقليدية، التي اتصفت بها اقتصاديات الدول النامية فإن هناك مظهراً آخر من مظاهر التبعية يتمثل في وجود التخصص المتطرف داخل النشاط الاقتصادي لغالبية الدول النامية، وذلك باعتمادها على سلعة واحدة أو عدد ضئيل من السلع الأولية في صادراتها الإجمالية(المرزوقى, ٢٠٠٥). ويعبر هذا المؤشر عن درجة اعتماد صادرات بلد معين على عدد محدود من السلع، وعادة تقاس نسبة تركز الصادرات بعدة مؤشرات من اهمها مؤشر هيرشمان (خضر, ٢٠٠٥) (H) Hirschman Index

$$H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{I}\left(\frac{\chi_i}{X}\right)^2} - \sqrt{1/1}}{1-\sqrt{1/1}}$$

حيث:

χ_i : قيمة الصادرات من السلعة i

X : اجمالى الصادرات

I : اجمالى عدد السلع الممكن تصديرها

(H) = ٠ هناك تنوع كبير

(H) = ١ هناك تركز كبير

على الرغم من الجهود والمحاولات التنموية التي تبذلها مصر من أجل توسيع قاعدتها الإنتاجية وتنويع سلعها التصديرية الا ان بيانات الجدول (٤) توضح ان على الرغم من كون مصر صاحبة اقدم حضارة زراعية فى العالم الا ان ما اتصفت به تجارتها الخارجية الزراعية من تركز فى عدد محدد السلع فان ذلك الوضع انتقل بشكل او باخر الى تجارتها فى السلع الزراعية حيث تبين ان هناك نحو سبع سلع زراعية تمثل نحو ٤٣,٥% بالاضافة الى ثلاث مجموعات سلعية هى الموالح وما يندرج تحتها من اصناف، والنباتات الطبية والعطرية، والصناعات الغذائية المرتبطة بالانتاج الزراعى تمثل نحو ٣٧,٥% من اجمالى الصادرات الزراعية المصرية للعالم، حيث مثل كل من صادرات الموالح، البطاطس، العنب، ثم البصل نحو ٢٥,٥%، ٨,١%، ٧,٨، ٧,١% من اجمالى الصادرات الزراعية على الترتيب، مما يشير الى ان نسبة التركز السلعى فى مصر بلغت حوالى ٤٣,٥% ولا ريب أن ظاهرة التركيز على تصدير سلعة واحدة أو عدد ضئيل من السلع الأولية في الصادرات يعكس تخلف الهياكل الإنتاجية في مصر ومحدودية قدرتها على استغلال مواردها وثرواتها المتاحة، مما يشير لاستمرار التبعية الاقتصادية لصالح الدول المتقدمة مما يجعلها تتعرض لمخاطر اقتصادية اشد وطأة عما لو اتسمت صادراتها بالتنوع وعدم الاعتماد على سلعة او اثنين فى صادراتها.

جدول ٤. الاهمية النسبية للتركيز السلعي للصادرات الزراعية المصرية خلال الفترة (٢٠١٨-٢٠٢٠)

الصنف او المجموعة السلعية	القيمة بالمليون دولار			المتوسط	الاهمية النسبية
	2018	2019	2020		
قطن اصناف	125.5	167.3	160.5	151.1	5.1
موالح (برتقال ، ليمون ، يوسفى ، جريب فروت) طازج ومبرد ومجفف	764.94	750.05	747.2	754.1	25.5
طبية وعطرية	116.2	133.79	193.3	147.7	5
عنب طازج	220.7	234.16	234.5	229.8	7.8
فراولة	0	239	228.4	155.8	5.3
بصل	147.72	273.5	212.9	211.4	7.1
بطاطس	217.76	276.8	220.3	238.3	8.1
فاصوليا	124.5	106.8	125	118.8	4
مصنعات غذائية	132.15	231.04	270	211.1	7
دقيق انواع وقمح	167.7	231.05	140.76	179.8	6.1
اخرى	776.9	527.38	380	561.4	19
الاجمالى	2794.0	3171	2913	2959.3	100.00

المصدر : جمعت وحسبت من الجهاز المركزى للتعبئة العامة و الإحصاء

التوصيات

بناء على النتائج السابقة يوصى البحث بما يلى:

١–ضرورة دراسة هيكل الواردات الزراعية لاعادة النظر فيما يمكن الحد منه من قائمة الواردات ومحاولة الاستعاضة عنه من السلع المنتجة محليا

٢–اعادة النظر الى الهيكل الانتاجى السلعى حتى يمكن تنويع الصادرات الزراعية وعدم الاعتماد على محصول او اكثر كمحصول وحيد للتصدير، او مجموعة سلعية بعينها.

٣–ضرورة وضع استراتيجية وخطة مستقلة للنشاط الاستيرادى والتصديرى كجزء من خطط التنمية الاقتصادية تقوم على اساس سليم من تخطيط الانتاج وفقا للاحتياجات الفعلية للسوق المحلى والانتاج بهدف التوسع فى التصدير.

٤–ضرورة الاستفادة من الاتفاقيات التجارية وسياسات تحرير التجارة سواء على المستوى العربى والاقليمى او الدولى.

المراجع

ابراهيم، رحاب سعيد، (٢٠٠٣) ، التغيرات فى هيكل التجارة الخارجية للزراعة المصرية فى ضوء بعض المتغيرات المحلية والعالمية المعاصرة. عين شمس.

اسماعيل، عبد الحكيم محمد،(١٩٩٥) ، دراسة تحليلية للتجارة الخارجية للزراعة المصرية. رسالة دكتوراه ، كلية الزراعة جامعة الزقازيق.

البيومى، محمد جمال الدين، (٢٠٠١) ، ندوة اختيارات مصر الاقتصادية فى ضوء المتغيرات العالمية والإقليمية.، معهد بحوث الاقتصاد الزراعى ، مركز البحوث الزراعية . القاهرة.

المرزوقى، عمر بن فيحان، (٢٠٠٥) ، التبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاجها في الاقتصاد الإسلامي. المملكة العربية السعودية: مكتبة الرشد.

خضر، حسان، (٢٠٠٥) ، مؤشرات اداء التجارة الخارجية. الكويت: المعهد العربي للتخطيط.

زكى، شرين زغلول ، (٢٠١١) ، دراسة تحليلية للتجارة الخارجية لأهم المحاصيل الزراعية فى مصر." ، رسالةة دكتوراه ، كلية الزراعة ، جامعة القاهرة.

سويفى، عبد الهادى عبد القادر، (٢٠٠١)، محاضرات في التجارة الدولية. اسيوط: قسم الاقتصاد والمالية العامة ، كلية التجارة جامعة اسيوط.

شافعى، محمدزكى، (١٩٨٣) ،التنمية الاقتصادية. الكتاب الاول. القاهرة: دار النهضة العربية.

عباس، اشرف كمال، (١٩٩٨) ، التجارة البينية وآفاق التكامل الإقتصادى الزراعي المصري ، الجمعية المصرية للإقتصاد الزراعي ".المؤتمر السادس للإقتصاديين الزراعيين– " الزراعة المصرية فى عالم متغير . القاهرة

عبدالحميد، رحاب جمال الدين، (٢٠٠٨)، دراسة اقتصادية لمركز مصر التنافسى لبعض الصادرات الزراعية، رسالة دكتوراه ، كلية الزراعة ، جامعة المنصورة.

عبدالرحيم، ممدوح السيد محمود، (٢٠٠٧)،التجارة الخارجية الزراعية واثرها على التنمية الاقتصادية فى مصر، رسالة دكتوراه ، كلية الزراعة ، جامعة اسيوط.

فواز، محمود محمد ، (١٩٩٩)، "أثر التحرر الإقتصادى على هيكل وكفاءة التجارة الخارجية الزراعية المصرية ".ندوة التجارة الخارجية الزراعية المصرية فى ظل المتغيرات الدولية المعاصرة. اسيوط: الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعى.

مصطفى، محمد عثمان، (١٩٨٤)،اقتصاديات التجارة الخارجية. القاهرة. دار المختار للنشر.

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، (٢٠٢١) ، قاعدة البيانات الاحصائية.

El-Rasoul, Ahmed and Marwa Saleh.(2019).Impacts of Exchange Rate Devaluate on the Egyptian Agricultural Trade Balance with Arab Countries. Fayoum Journal of Agricultural Research and Development. Faculty of Agriculture, Fayoum University, Vol.32.

Ahmed, Mahmoud. A. and Hoda A. Meshref .(2020). The Impact of Exchange Rate Liberalization On Egyptian Agricultural Foreign Trade .Zagazig Journal of Agricultural Research.Agricultural Economics and Social Science ,Vol. 47. No (1).

ABSTRACT

An Analytical Study of Some Indicators of the Economic Efficiency of Egyptian Agricultural Foreign Trade

Doaa Mamdouh M. M. Soliman and Yehia Abd El-Rahman Yehia

Despite the economic reforms that affected the agricultural sector mainly since the mid-eighties and the liberalization of the prices of production requirements and the abolition of the agricultural cycle and leaving freedom to the farms, the deficit in the agricultural trade balance has not decreased in a way that allows an increase in the capabilities of the agricultural sector to bridge the deficit in the trade balance and increase the sector's contribution to the GDP. Estimates indicate that agricultural exports represent 9.9% of the total value exports, while imports represent 14.4% of total imports, which indicates the extent to which the Egyptian market is affected by global exports more than it affects global markets. The deficit in the agricultural trade balance represented 1.8 billion L.E in 1986, increasing to 70.5 billion L.E in 1996, but the deficit has worsened from 36 billion L.E in 2016 to about 140 billion L.E in 2019. Which requires a search for the efficiency of agricultural foreign trade in playing the role entrusted to it in achieving economic development by increasing its contribution to the gross domestic product and reducing the trade balance deficit. The research then aimed to study and analyze the current situation of foreign trade and its relative importance to any economy with an important significance to identify the The extent of the role that foreign trade plays in the national economy of this economy, and then the research aims to identify the importance of agricultural foreign trade to the Egyptian economy by studying some indicators of measuring the economic efficiency of agricultural trade. Relevant to the study of the Egyptian agricultural trade balance over the period (2015-2019) that the value of agricultural exports increased from 2.9 $ billion in 2015 to 3.2 $ billion in 2019, with an average value of about 2.9 $ billion, and the value of agricultural imports amounted to about 10.2 $ billion in 2020, with an average 8.1 $ billion over the period. Which illustrates the increase in the deficit in the agricultural trade balance from about 3.85 $ billion in 2015 to about 7.3 $ billion in 2020, with an average of about 5.2 $ billion. This deficit constitutes a dangerous phenomenon, as this increase indicates the extent of dependence on the outside world to meet the needs of domestic demand, especially for necessary agricultural commodities such as wheat and its products, sugar, and a group of edible oil crops, in addition to meat products, which leads to the accumulation of external debt. By studying the average propensity to import and export agricultural foreign trade, it was found that the ratio of agricultural exports to GDP was characterized by dwindling and fluctuation, as its maximum value was estimated at 3.9% in 2010, with an average estimated at 3.3% during the study period. Which indicates the dependence of the gross domestic product on major sources other than agriculture. It was also found that the ratio of agricultural imports to GDP fluctuated up and down during the study period, with an average period 2.8%. While the average marginal tendency for agricultural exports was zero during the year 2020, which means that the increase in the value of GDP by the unit amount did not The value of agricultural exports changes, and the average marginal propensity to import was about 0.03 in 2020. This means that with an increase in the value of GDP by a unit, the value of agricultural imports will increase by 0.03 during the same year.

Based on the previous results, the research recommends the necessity of studying the structure of agricultural imports to reconsider what can be reduced from the list of imports and to try to replace it with locally produced goods. Reconsidering the commodity production structure so that agricultural exports can be diversified and not rely on one or more crops as a single export crop, or a particular commodity group.

Key words: Agricultural Foreign Trade, Coverage Rate, Degree of Economic Exposure, Marginal Propensity to Import.